



Año Internacional de SOLIDARIDAD con el PUEBLO PALESTINO 2014

CONFERENCIA INTERNACIONAL DE GOBIERNOS LOCALES Y
ORGANIZACIONES DE LA SOCIEDAD CIVIL EN APOYO DE LOS
DERECHOS DE LOS PALESTINOS

INTERNATIONAL CONFERENCE OF
LOCAL GOVERNMENTS AND CIVIL SOCIETY ORGANIZATIONS
IN SUPPORT OF PALESTINIAN RIGHTS

إشيلية، 2-3 كانون اول 2014

إعلان الزيتون

ممثلي المدينة والحكومات المحلية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني الذين اجتمعوا في إشيلية خلال المؤتمر الدولي للحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الخاص بدعم الحقوق الفلسطينية، نظمها صندوق البلديات الأندلسي للتضامن الدولي (FAMSI)، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني (CEIRPP)، والمدن المتحدة والحكومات المحلية المتحدة (UCLG) وخونتا دي اندلوسيا، بالتعاون مع برلمان الأندلس، حيث وقع الحدث، تعلن:

67 سنة بعد اعتماد قرار الأمم المتحدة رقم 181 (II) والنكبة الفلسطينية، وبعد 21 عاما على التوقيع على اتفاق أوسلو، وفي الذكرى السنوية العاشرة لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار وبالتزامن مع السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني (2014).

نؤكد من جديد دعمنا غير المشروط لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالذات حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، والحصول على تعويض عن الممتلكات لمن يقرر عدم العودة إلى الديار، وعن اي خسائر أو أضرار في الممتلكات، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ ونؤكد من جديد على القوانين والمعايير المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وعلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي والدساتير الوطنية الخاصة بنا.

التعبير عن شدة الانزعاج من التدهور المستمر للوضع في القدس والتهمير المستمر وانتهاكات الحقوق الأساسية للفلسطينيين، وزيادة عنف المستوطنين والاستفزازات ضد الأماكن المقدسة، وخاصة حول المسجد الأقصى.

الدعوة إلى زيادة فعالية الدبلوماسية الدولية والمؤسسات التي ينبغي أن تضع حد لهذه المأساة.

ادانة الهجوم الأخير ضد قطاع غزة والذي أسفر عن مقتل حوالي 2,205 من الفلسطينيين، ربعهم من الأطفال؛ ونزوح حوالي 500,000 فلسطيني، وتدمير البنية التحتية المدنية بشكل حاسم. وادانة التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة على الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الممارسات، والإشارة إلى الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري: إسرائيل، CERD / C / ISR / CO / 13 (9 مارس 2007)، الفقرات 22، 23، 33، 34 و 35؛ و CERD / C / ISR / CO / 14-16 (9 مارس 2012)،

الفقرات، 11، 15، 24-27، ودعوة إسرائيل إلى وضع حد لجميع السياسات والممارسات التي تنتهك أحكام المادة 3 من الاتفاقية، التي تحظر العزل والفصل العنصري؛ والإشارة إلى استنتاجات محكمة راسل حول فلسطين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومجلس الأمن والشركات الدولية المتواطئة في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي..

المطالبة بالممارسات الجيدة من قبل الحكومات المحلية مثل الخطوات التي اتخذتها أكثر من 16 بلدية في الأندلس وكاتالونيا وذلك بتأييد حملة BDS، ومجلس ليستر لمقاطعة جميع منتجات المستوطنات وقرار حكومة ريو غراندي دو سول بتعليق مذكرة تفاهم مع شركة انظمة إلبيت والعديد من المبادرات الأخرى في جميع أنحاء العالم.

الاعتراف بالتأثير المتنامي لحركات المجتمع المدني من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، مثل حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.

الترحيب بالاعتراف الدولي المتزايد للدولة الفلسطينية، والجهود الفلسطينية المدعومة من العديد من البلدان، لإشراك مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

بعد الأخذ بعين الاعتبار التبادل الطويل في وجهات النظر خلال هذين اليومين، فإننا ندعو إلى:

- دعوة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، كما ورد في الرأي الاستشاري لعام 2004 لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار، وعدم المساعدة على الحفاظ أو تقديم العون للإبقاء على الوضع غير القانوني من خرق للقانون الدولي، ولعب دور أكبر في ضمان المساءلة، واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان، في اتفاقيات الشراكة لديها.
- دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن ترقى إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بإنهاء الدعم السياسي والاقتصادي لانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي واخضاعها للمساءلة القانونية عن جرائمها من خلال آلياتها الخاصة والدولية.
- دعوة جميع طبقات المجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات المحلية والمجتمع المدني لحشد التأييد وممارسة الضغط لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والمطالبة بوقف الاستخدام غير المشروع للاعتقال الإداري والحرية لجميع المعتقلين السياسيين، ودعم الحملات لتحرير جميع الأسرى الفلسطينيين، لا سيما حملة الحرية للاسير مروان البرغوثي.
- دعوة الحكومات المحلية لتطوير وتعزيز العلاقات بينهم وبين البلديات الفلسطينية، من خلال التبادل التعليمي، الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي، الشبابي، والإعلام وتبادل الخبرات بطريقة مستدامة، وتوقيع المزيد من اتفاقيات التوأمة، مع التركيز على مناطق (ج) والقدس.
- دعوة المؤسسات الدولية والأوروبية والوطنية لتعزيز الدبلوماسية بين المدن وإزالة العقبات التي تقف أمام تطوير التعاون اللامركزي.
- دعوة الحكومات المحلية إلى الالتزام والاستثمار المسؤول من خلال عدم التعاقد مع الجهات أو التوأمة مع المدن التي تدعم أو تستفيد من الاحتلال أو تنتهك القانون الدولي.
- دعوة المجتمع المدني للضغط على الحكومات المحلية والوطنية لمحاسبة إسرائيل والشركات المتواطئة في انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.
- دعوة الأمم المتحدة لتبني مبدأ لسياسة أخلاقية شفافة، وآلية للتعاقد مع الشركات، والتي تقوم على استبعاد الشركات المتواطئة مع الاحتلال الإسرائيلي في انتهاك حقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي، سواء كانت إسرائيلية أو غيرها، وعلى سبيل المثال في إعادة إعمار غزة.